

الدولية التي «ظلت تهتم بالمشكلة الفلسطينية قرابة ٤٠ عاماً»، وإلى القرارات العديدة التي اتخذت «للعقد مؤتمر دولي، كوسيلة مناسبة للوصول الى حل شامل، وعادل، ودائم»، والتي كان آخرها القرار الذي اتخذ في كانون الاول (ديسمبر) الماضي ودعا الى تشكيل لجنة تحضيرية برعاية مجلس الامن. وحول وضع م.ت.ف. ذكر دي كويلار «أن الغالبية العظمى من الدول الاعضاء في الامم المتحدة اعترفت بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأن عدد الدول التي تعترف بالمنظمة في ازدياد مستمر» (من حديث لبييرز دي كويلار، الشرق الاوسط، ١٩/١/١٩٨٧).

سعي اقليمي متعدد

قوبل النشاط الاوروبي بسعي اقليمي متعدد. ولوحظ ان هذا السعي بدأ مساره نحو بعض العواصم الاوروبية على ضوء الاعتقاد بأن دول السوق الاوروبية المشتركة مقبلة على تحديد موقف جديد بشأن أزمة الشرق الاوسط، وكذلك الاعتقاد بقدرة أوروبا على التأثير في حركة التسوية. وقد تمثل هذا السعي في جولة اوروبية قام بها الملك الاردني حسين، وأخرى قام بها وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، وكان سبقهما، في جولة مماثلة، الرئيس المصري حسني مبارك. وقيل بصدد هذه الجولات، عموماً، ان الضيوف «الاقليميين» سعوا في العواصم التي استقبلتهم، وكل من جهته، الى خطب ودّ الاوروبيين واستمالتهم، وأن التميز كان سمة مباحثات كل من الملك حسين وبيرس.

فالملك حسين يصرّ على المؤتمر الدولي، وسيلة لحل الازمة، ويصر على مشاركة «الفلسطينيين» فيه، لكنه، في الوقت عينه، يريد الوصول الى نتيجة لا تتضمن حق مشاركة م.ت.ف. طرفاً مساوياً، أو في الحد الاقصى، لا تتضمن حق وحدانية المنظمة في التمثيل. ومفاد هذا الطرح، ان اصرار الملك على المؤتمر يخدم، بالنسبة اليه، غرضاً مزدوجاً: فهو بالدرجة الاولى، يؤمن، من خلاله، غطاء عربياً بعد ان تكون اطراف عربية قد شاركت الى جانبه فيه؛ وبالدرجة الثانية يستطيع، تحت هذا الغطاء، مفاوضة الاسرائيليين حول مستقبل الضفة والقطاع، ويكون في هذا تجنب الوقوع في خطيئة مماثلة لتلك التي اقترها الرئيس المصري السابق،

دولي تشارك فيه م.ت.ف. وأكدت ضرورة احترام حقوق الشعب الفلسطيني. ودعمت موقفها بقيام رئيس وزرائها، فيليب غونزاليس، بالاجتماع الى رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات في تونس. وتعليقاً على هذا الاجتماع، كتبت صحيفة «ايل بائيس» الاسبانية في افتتاحيتها: «ان منع المنظمة من اتخاذ مكان لها في المفاوضات... وهو ما تنشده اسرائيل والولايات المتحدة... لهو بمثابة اغماض العيون ازاء الحقيقة، أو كاستخدام امكانية التفاوض كقطع يؤدي الى استمرار الظروف الراهنة» (المصدر نفسه، ١٧/١/١٩٨٧). وفي السياق ذاته، قام غونزاليس، ايضاً، بزيارة لمصر اجرى خلالها محادثات مع الرئيس حسني مبارك. وفي اعقاب المحادثات، عقد غونزاليس مؤتمراً صحافياً، في القاهرة، تحدث خلاله حول الدور الاوروبي في عملية التسوية، فقال: «ان هناك وعياً جديداً حول مسائل الشرق الاوسط والبحر الابيض المتوسط، وهناك محاولات للحركة النشطة لحل الامور والتعاون مع بلدان المنطقة ليجاد حل سلمي» (الاهرام، القاهرة، ١٤/١/١٩٨٧).

وانطلاقاً من ضرورة الاستفادة من التحرك الاوروبي ودعمه في آن، جددت الامم المتحدة تأكيد مواقفها بشأن أزمة الشرق الاوسط. وفي هذا الصدد، دعا الامين العام بييرز دي كويلار «الى مضاعفة الجهود من اجل المساهمة، بدرجة كبيرة وفعالة، في تحقيق تسوية مشرفة تتضمن السلام العادل»، معتبراً ان الازمة القائمة في المنطقة وجميع المشاكل المتفرعة منها «ترتبط، بشكل غير مباشر، بعزل الشعب الفلسطيني عن ممارسة حقوقه الوطنية المشروعة» (الشرق الاوسط، ١٧/١/١٩٨٧). وفي مناسبة اخرى، تطرق دي كويلار، بشكل مفصل، الى الصيغة المؤمل الوصول اليها، فقال ان المؤتمر الدولي يعتبر الوسيلة الفضلى للبحث في حل مشكلة الشرق الاوسط، وان اقتراح تشكيل لجنة تحضيرية لهذا المؤتمر من الاعضاء الدائمين في مجلس الامن هو اقتراح صحيح تماماً. وواضح، في السياق، ان اي مفاوضات جادة، في هذا الاطار، لكل جوانب المشكلة، لا بد من ان تشمل كل الاطراف المعنية، وينبغي، ايضاً، ان تبدأ في اقرب وقت ممكن. وعندما سئل عن دور الامم المتحدة في العمل على تحقيق ذلك، تطرق الى انجازات المنظمة